القضية الأولي

العولمة ونظام التعليم

يشهد المجتمع العالمي المعاصر مع بداية الألفية الثالثة تحولات علمية وتكنولوجية في جميع نواحي الحياة ، وتكمن أبرز هذه التغيرات في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات التي يسرت لنا تعدد مصادر المعرفة وتنوعها والتى أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة علي التعليم .

والمتفحص لتقارير التعليم في مجتمعنا المصرى وما أوردته تقارير اليونسكو يلاحظ التطورات والتغيرات التي حدثت في مجال التعليم من الحضانةحتي الجامعة ويتمثل أهمها في تطبيق أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية والإستفادة من تجارب الدول المتقدمة بصورة تتفق مع طبيعة مجتمعنا ومايتفق ومستجدات عصر العولمة تلك الموجة الشرسة التي تجتاح العالم في كل مجالات الحياة .

وفي هذا السياق فنحن نحاول مناقشة مستجدات عصر العولمة بصفة عامة وما أفرزته هذه الظاهرة من مستجدات تؤثر بقصد أو بدون قصد علي التعليم بمختلف صوره وأشكاله ، الرسمية وغير الرسمية ، الحكومية والخاصة علي حد سواء ، ثم سنحاول طرح بعض المواصفات الهامة التي يجب مراعاتها في النظام التعليمي لكي يقوم بأدواره المختلفة في ضوء مستجدات العصر الحديث .

وسوف نناقش في هذه القضية مفهوم العولمة وأسبابها ودواعثها ، ومجالاتها ، وتصنيفاتها ، ومساوئها ، وآثارها السلبية ، وإنعكاساتها علي نظام التعليم ، وأهم ملامح النظام التربوى مستقبلاً .

أولاً العولمة . مفهومها، إيجابياتها ، وسلبياتها

منذ بداية عقد التسعينيات والحديث يجري في كل أنحاء العالم وعلي

المستويات جميعها وربما بين كل الفئات عن العولمة . وبرزت خلال الآونة الأخيرة تساؤلات مشروعة عن طبيعة العولمة وعن حقائقها وأوهامها ، وعن فرصها ومخاطرها ، وعن كيفية التعامل مع تبعاتها .

لقد برزت العولمة بشكل واضح خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي ولكنها سرعان ما تحولت إلي قوة من القوي المؤثرة في الحقائق والوقائع الحياتية المعاصرة وهي الآن القوة الرئيسية التي تقود البشرية ككل إلي المستقبل .

إن المتأمل إلي التحولات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية المذهلة والمتسارعة التي يشهدها العالم الآن يلاحظ أنها ترجع إلي سببين :

الأول :إما أنها سبب من أسباب العولمة .

الثاني : أو إنها نتيجة من نتائجها الضخمة والعميقة .

إذن نحن نعيش في عصر العولمة التي تحمل في طياتها إعادة النظر في كل القيم والمعتقدات والثورة علي قبول المسلمات وتشجيع الفكر المستقبلي لأبناء الوطن وصياغة عقولهم بعيداً عن الفكر التقليدي مما يحتم علينا أن نتكلم اللغة التي يتكلمها العالم ونستعمل الأدوات التي يستعملها بعد أن أصبحت العولمة حقيقة واقعة وليست إختياراً ، وأصبح الحل الوحيد أمام الحكومات لايتمثل في مقاومتها ولكن في كيفية إدارتها وفهم خصائصها وقياس أبعادها وإبتكار السياسات في الداخل والخارج التي تحقق المصالح الوطنية . (١)

إن العولمة تلغي حدود الدول وتقيم مجتمعاً كونياً متصلاً بدون فواصل زمنية وجغرافية ، يختزل حدود المكان وحدود الزمان وتحقق هذا كله وتعمل علي الإرتقاء به ، فالتكنولوجيا الإتصالية هي التي أعطت هذا الجانب لعملية العولمة ، فتكنولوجيا الإتصال المتقدمة هي التي ساعدت علي توحيد المكان

---

(١) بثينة حسنين عمارة : العولمة وتحديات العصر وإنعكاساتها علي المجتمع المصري ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ص ٩ .

والزمان في وحدة واحدة ، وجعلت كل حديث حاضراً ، ونتاج معرفته لحظة حدوثه . (١)

وتكنولوجيا العولمة لم يقتصر جانبها الرئيسي علي تكنولوجيا الإتصال وهي تكنولوجيا فائقة الأهمية ، بل إنها أحد القواعد الرئيسية التي قامت وبنيت عليها ، ولكنها أيضاً تمتد إلي كافة مجالات الحياة ، فالعولمة تطور طبيعي نحو عالم بدون فواصل مكانية أو زمانية ، عالم بدون حدود جغرافية أو سياسية أو اجتماعية .

إننا نواجه عصر جديد .. عصر المعلومات ... وهو عصر يحتاج بطبيعته إلي إزالة الحواجز الفاصلة بين الأمم والشعوب وإزالة وتحطيم العوائق التي تقسم الأمم وبناء الجسور والمعابر التي تعمل علي ربط الدول والشعوب ، وزيادة مشاركة الجماعات داخل كل أمة ، وتوسيع نطاق تفاعل مختلف شعوب العالم مع بعضها البعض ، وهو مايمكن أن يتم إذا ما اتسع مجال المصالح المشتركة بينها وبإستمرار . (٢)

إننا عندما ننظر إلي العولمة فإننا ننظر إلي المستقبل ، وعندما ننظر إلي المستقبل فإننا في الواقع نبدأ في مراجعة سريعة للماضى وإحاطة شاملة بالحاضر حتي لاندفع ثمناً باهظاً للوصول إليه أو للعولمة .

وتمثل العولمة تحدياً ثقافياً غير مسبوق ، تحدياً ذو طابع إرتقائي خاص قائم علي الاجتياح الثقافي ، ويتم هذا الاجتياح علي ثلاث آليات هي:(٣)

١ - تفتقد الدول الصغيرة ثقافتها تحت ضغط الاجتياح الثقافي العالمي وتبدأ في التخلي بالتدريج عن خصائصها الثقافية لصالح الثقافة العالمية ، وهي مرحلة دقيقة وفي نطاق آلية تعمل علي إستلاب الثقافات المتعددة لصالح الثقافة العالمية الواحدة .

---

(١) محسن أحمد الخضيري ، العولمة ومقدمة في فكر وإقتصاد وإدارة عصر الدولة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ٢٧ ،

(٢) نفس المرجع السابق ص ٣٤ .

(٣) نفس المرجع السابق . ص ٢٦ .

٢ – ظهور الثقافة الوطنية في صورة باهتة عاجزة عن تقديم التصورات وعن تقديم الشخصية الراقية في الوقت الذي تظهر فيه ثقافة العولمة الزاهية الألوان والإرتقائية .

٣ – ظهور روابط وجسور وأدوات تحليلية مهمتها الرئيسية إيجاد معايير قيم العبور عليها إلي الثقافة العالمية والوصول بالفكر الثقافي العالمي إلي أرجاء المعمورة ومن ثم يحدث نوع من التواجد الثقافي .

إن هذا يؤكد أن جميع المجتمعات العالمية شرقاً وغرباً تعيش عصر العولمة ولكن بدرجات متفاوتة ، حتي أن الدول التي تميل إلي الإنعزال والاستقلال والتقوقع معنية بل ومتأثرة بالعولمة سواء أرادت أم لم ترد ، ولكن الملحوظة الواجب التأكيد عليها هنا هي أن بعض الدول نجدها تتجه نحو التفاعل مع العولمة بسرعة فائقة ومن دون تردد وبحماس شديد ، في حين أن بعض الدول نجدها تتجه نحو العولمة ببطء شديد وبتردد وربما بتخوف ، وسواء ملنا لهذه الدول أو تلك فإن للعولمة تأثيرها علي جميع الشعوب بصورة مباشرة أو غير مباشرة وعلي جميع فئات المجتمع بصفة عامة وعلي الشباب وخاصة الشباب الجامعي بصفة خاصة .

أسباب وبواعث العولمة :

إن العولمة لاتعني تفاعل المكان فقط ، بل وهو المدهش حقاً تفاعل الزمان أيضاً ، ومن ثم فإن العلاقات الرابطة مابين الزمان والمكان هي التي تقرر لماذا العولمة ، وتوجد العديد من الأسباب والتي أهمها : (١)

السبب الأول : التشوق إلي مزيد من الحرية ، وهو الحلم الرئيسي للإنسان ، حلم أن ينعم بمزيد من الحرية ، بمزيد من الديمقراطية ، أن يرفع عنه قيود القهر والإستغلال ، أن يرفع عنه عبء الظلم والإستبداد . وأن ينعم بكونه إنسان حر ، له حقوق ، وعلي العالم ألا يحرمه منها ، بل علي النظام

---

(١) محسن أحمد الخضيري ، العولمة ومقدمة في فكر وإقتصاد وإدارة عصر الدولة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٥ .

العالمي أن يصون له حقوقه .

السبب الثاني : تحقيق الرفاهية الإنسانية ، والتي تكفل مزيداً من المتعة ، مزيداً من الحياة الجيدة الكريمة للإنسان متمثلة في:

- مزيد من الرعاية الصحية ، والإجتماعية ، والإنسانية .
- مزيد من التعليم والثقافة الحيوية ، وإحترام الحقوق السياسية .

السبب الثالث : تعظيم الأخلاق والمباديء الحميدة ، فالعولمة تعمل علي ترسية مباديء وتأسيس أخلاق ، وفي الوقت ذاته ترفع من إحترام وتقديس القيم وبشكل كامل ومتكامل وعالمي وهي بذلك تعمل علي إيجاد مباديء عامة تصون الحياة الإنسانية .

السبب الرابع :تحقيق وتفعيل الجمال والمتعة والخير ، بمعني آخر جعل السلوك الإنساني أكثر تهذيباً ، وأكثر جمالاً ، وأكثر إنتاجاً للخير العام لكافة البشرية ، أي تنمية الذوق والإحساس بالجمال والخير ، والسعي إلي حياة أفضل ورفض القبح بكل أشكاله وألوانه .... وهو مايستدعي من قوي العولمة العمل علي :

- إرساء قواعد العدالة ومحاربة الطغيان والظلم والقهر .
- إرساء روح التسامي والتسامح ومحاربة التعصب والإضطهاد .
- إرساء روح المحبة والتعاون والخير ومحاربة الكراهية والإستئثار والشر .

السبب الخامس :تحقيق العقلانية الرشيدة في إستخدام الموارد وبالشكل الذي يحافظ علي توازنات البيئة الطبيعية ، ويحميها من التلوث ، ومن جور الإنسان علي الموارد القابلة للنفاذ ، وعلي حرمان الأجيال القادمة من حقها في حياة آمنة نظيفة ... وبما يستدعيه ذلك من إجراء تغييرات في نظم الإنتاج وتعمل علي :

- معالجة الهدر والفاقد والضائع في العمليات الإنتاجية وعدم السماح بتبديد الموارد .

- رفع الكفاءة الإنتاجية وإنتاج فقط مايحتاجه العالم ودون أن يكون هناك فائض مغالي فيه .

- التحول إلي توظيف الإنسان في مجالات جديدة إبداعية إرتقائية.

السبب السادس : تحقيق مزيد من الديمقراطية والمشاركة الفاعلة كحق الإنسان في الإختيار ، وحق الإنسان في المشاركة ، وحق الإنسان في بحث حاضره ومستقبله ، في إيجاد النظم الكفيلة بالحفاظ علي حقوقه وصيانة هذه الحقوق ، وفي التعبير عن إرادته ، وليس في تزييف هذه الإرادة ، وفي إنهاء كافة صور الاستغلال والسخرة والسلب وممارسة القهر المريض .

السبب السابع : تحقيق مزيد من التعاون الخلاق ، القائم علي تفعيل مواهب العباقرة ، وإحترام نبوغ الآخرين ، بل ومساعدتهم علي التفوق ، ومن القدرة علي إرتياد المجهول بشغف ، وإكتشاف الجديد الأفضل الأكثر إشباعاً وإمتاعاً وغني .

إن العبقرية ثروة نادرة في جميع الشعوب ، ومن ثم فإن أصحاب المواهب والمبدعين يحتاجون دائماً إلي حماية وإلي رعاية حتي تتفجر إبداعاتهم وإختراعاتهم بشكل سليم .

إن العولمة بهذا كله تشير نحو إتجاه متعاظم يعمل علي بوتقة وصهر جميع التيارات الأخري من أجل عالم واحد فاعل يتفاعل فيه الجميع ، حيث تعمل العولمة علي إزالة وتهميش الحدود الدولية وجعل العالم بكامله قرية صغيرة مفتوحة ، وبالتالي توسيع نطاق التبادل والتعامل والتداول علي المستوي الكوني العام ، ومن ثم تكوين وبناء هيكل جديد للفكر المتعولم المشترك ، وسيادة هذا الفكر وتجلياته في مختلف المجالات والأنشطة الإنسانية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... إلخ .

لقد بدأ العالم يتحول بالفعل نحو السوق الواحدة الشاملة والتي تسيطر عليها وتتحكم فيها لغة المصالح ، ولغة القوة ، ولغة النفوذ والسيطرة والهيمنة الدولية .

وهنا نتساءل : ما المقصود بالعولمة ؟

العولمة هي نمط سياسي إقتصادي ثقافي لنموذج غربي متطور خرج بتجربته عن حدوده لعولمة الآخر بهدف تحقيق أهداف وغايات فرضها التطور المعاصر .

والعولمة ظاهرة قادمة من الغرب من مجتمعات متقدمة حضارياً متجهة إلي مجتمعات نامية ومتخلفة ، والتعامل معها بنجاح يتطلب بناء الذات والإرتقاء بها في المجالات المختلفة حتي يكون التعامل مع تلك الظاهرة إيجابياً . (١)

فالعولمة إذن تتمثل في مجموعة التوجهات ذات البعد المستقبلي وتدور حول قضايا مثل الديمقراطية وإقتصاد السوق الحر .. إلخ ويري مؤيدوها أنها إيجابية في العموم ، بيد أن آخرين يرون فيها مخاطر أساسية عديدة حيث تثير عدد من الأسئلة الصعبة تنتظر الإجابة عنها مثل :

- هل ستؤدي العولمة إلي تحطيم الحدود بين الأقطار ؟
- هل سيسود الغرب المتقدم بنمطه الاقتصادي الرأسمالي ؟
- هل ستؤدي العولمة إلي إذابة الهوية القومية لكل دولة ؟
- هل في إستطاعة الشعوب العربية كجزء من العالم النامي تطوير أوضاعهم في المستقبل للتعايش السلمي الإيجابي مع ظاهرة العولمة ؟

إن التوصل إلي تعريف محدد لمصطلح العولمة Globalization أمر شائك وتوجد العديد من الصعوبات في الإتفاق علي تعريف واحد لهذه الظاهرة التاريخية التي مازالت في حالة سيولة لأنها ظاهرة تاريخية جديدة غير مستقرة وضخمة ومتعددة المسارات ومليئة بكل الإحتمالات وبالتالي لايمكن حصر وتحديد تعريف واحد مهما إتصف هذا التعريف بالشمول والدقة .

---

(١) عبد الخالق عبدالله : العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ، أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩، ص ٥ .

يستخدم مصطلح العولمة Globalization علي نطاق واسع لتوصيف ومحاولة تحليل التحولات المتسارعة في العالم ، ورصد آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ويرصد السيد يس فئات تندرج في إطار محاولات تعريف العولمة وهي «العولمة بإعتبارها حقبة تاريخية ، والعولمة بإعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية ، والعولمة بإعتبارها إنتصاراً للقيم الأمريكية ، والعولمة بإعتبارها ثورة اجتماعية وتكنولوجية». (١) .

والعولمة عملية كلية مندمجة الأبعاد والآليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية ، ومن الصعب تناول العولمة من منظور تاريخي أو إقتصادي فقط فثمة تداخل وترابط بين كل هذه الأبعاد ، ولكن من الواضح أن هناك تركيزاً علي البعد الاقتصادي في العولمة بوصفه المحرك الرئيسي لعمليات العولمة وبالتالي التقليل من أهمية الأبعاد الثقافية والإعلامية وإعتبارها من توابع وآثار العولمة الاقتصادية .

والعولمة تعني إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة تضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها . وتعتبر العولمة ظاهرة بشرية ومعرفية وموضوعية تعيشها دول العالم كل بقدر درجة تفاعلها ، ولذا يمكن النظر إلي العولمة في مضمونها الموضوعي بإعتبارها حالة تاريخية ناتجة عن تطور عالم البشرية ككل وأسهمت فيه جميع حضارتها وشعوبها . (٢)

فالعولمة «إحتواء للعالم وفعل إرادي يستهدف إختراق الآخر ، ولذلك تعد العولمة إرادة لإختراق الآخر وسلبه خصوصيته الثقافية» (٣) وهذا الإختراق الثقافي يمثل تهديداً قوياً للثقافة القومية لأنه يعرضها لخطر

(١) السيد يس : العولمة والطريق الثالث ، جريت للنشر والمعلومات، القاهرة ، ١٩٩٩، ص ٩٥ .

(٢) بثينة حسنين عمارة : العولمة وتحديات العصر وإنعكاساتها علي المجتمع المصري ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ،ص ١٣ .

(٣) عواطف عبد الرحمن : الإعلان العربي وقضايا العولمة ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٩ ،ص ١٧ .

التفتيت الثقافي والذي يهدد بدوره التماسك الوطني في العديد من الدول العربية .

والعولمة تستهدف أول ما تستهدف الإنسان ، تستهدف حريته ، وحياته، ومعيشته، وتعمل علي الإرتقاء بها جميعاً ، فهي إذن « ليست مفهوماً مجرداً ولكنها كيان فكري حي ينمو ويتفاعل ويتحرك ، إنه كيان دائم الحركة والتطور يرفض السكون ويرفض الجمود ويرفض الإنكماش بل دائم الإمتداد والتوسع » (١).

فالعولمة إذن أصبحت ظاهرة ذات طبيعة خاصة تستمد قوتها من قوة العصر الذي نعيشه ، فهي تيار متجدد ، وهي تيار حتمي لابد من قبوله ، وهي في تطور من أجل صالح البشرية جمعاء ، وتعتمد ثقافة العولمة بصورة أساسية علي وسائل الإعلام السمعية والبصرية والتي أصبحت تغطي الكرة الأرضية عبر وسائل الأقمار الصناعية والتي إخترقت جميع القارات والدول والعواصم وفي الريف والحضر لتمارس الهيمنة الثقافية في أحدث صورها .

مجالات وتصنيفات العولمة :

العولمة هي لحظة تاريخية تتضمن كل الأبعاد الحياتية المختلفة بما في ذلك الاقتصادية والسياسية والثقافية والتي تتداخل مع بعضها البعض لتشكل عالماً بلا حدود إقتصادية أو سياسية أو ثقافية ، ولذا وجب علينا إلقاء الضوء علي كل بعد من هذه الأبعاد ودرجة الإرتباط الوثيق بينهما جميعاً ، ومن أهم هذه الأبعاد :

١ - البعد الاقتصادي أو العولمة الاقتصادية .

٢ - البعد السياسي أو العولمة السياسية .

٣ - البعد الثقافي أو العولمة الثقافية .

---

(١) محسن أحمد الخضيري ، العولمة ومقدمة في فكر وإقتصاد وإدارة عصر الدولة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٢ ،

أولاً : العولمة الاقتصادية :

العولمة هي أساساً مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوماً علمياً أو سياسياً أو ثقافياً أو اجتماعياً كما أن أكثر مايتبادر إلي الذهن عند الحديث عن العولمة هو العولمة الاقتصادية .

والعولمة الاقتصادية توحي بأن الذي تشكل في التسعينيات قد أصبح عالماً بلا حدود اقتصادية لأن النظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة في بعضها ولم تعد هناك حدود وفواصل فيما بينها .

إن النظام الاقتصادي العالمي هو اليوم نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير علي كل الاقتصادات المحلية .

والعولمة الاقتصادية تهدف إلي تحويل العالم إلي عالم يهتم بالاقتصاد أكثر من إهتمامه بأي أمر حياتي آخر بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية التي تتراجع تدريجياً وتستبدل بالعلاقات السلعية والربحية النفعية ، فهدف العولمة الإقتصادية هو سلعنة العالم وتحويل أفراده إلي مجرد مستهلكين للسلع والخدمات التي تروج علي النطاق العالمي . (١)

والعولمة الإقتصادية تتجسد في حقيقة الأمر في مجموعة المستجدات والتطورات الاقتصادية التي برزت بشكل واضح خلال عقد التسعينيات ، وتأتي في مقدمة هذه التطورات الدور المتزايد للشركات العابرة للحدود والتي ليس لها مقر أو وطن ، لقد برزت في الأونة الأخيرة مجموعة من الشركات الصناعية والمصرفية والخدماتية العملاقة والقائمة علي دمج شركات أوروبية وأمريكية ويابانية والتي تقوم حالياً بنسج تحالفات عابرة للقارات والمحيطات والمتنوعة أشد التنوع في نشاطاتها .

---

(١) عبد الخالق عبدالله : مرجع سابق ، ص ٦٩ .

وتتسم هذه الشركات بأنه لم يعد لها هوية أو جنسية محددة ، ولم تعد تنتمي لدولة ولاتعترف بموطىء قدم واحدة ، ولا تؤمن بالولاء لأية قومية أو منطقة جغرافية ، كما أن ليس لهذه الشركات مقر واحد ولاتتأثر بسياسات دولة من الدول متجاوزة بذلك الحواجز والقيود التقليدية علي النشاط التجاري والمالي والصناعي . فمقرها الإداري في دولة ، ومقرها التسويقي في دولة ثانية ، ومقرها الهندسي والفني في دولة ثالثة ، ومقرها الإنتاجي في دولة رابعة ، ومقرها الإقليمي في دولة خامسة ، ومقرها الدعائي والإعلاني في دولة سادسة ، ومقرها التنفيذي في دولة سابعة ، إن هذه الشركات تنتقل بحرية كاملة بين حدود سياسية أو إقتصادية أو جغرافية ، إن هذه الشركات تعمل من منطلق أن حدودها هي حدود العالم بل الكون بأسره ، لذلك فهي لاتجد صعوبة في نقل سلعها وخدماتها وأصولها وإدارتها ومراكز بحوثها إلي أي مكان مستخدمة آخر التقنيات التي تقلص الزمان والمكان . (١)

وعلي جانب آخر تعد منظمة التجارة العالمية والتي تأسست عام ١٩٩٦ أهم مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية وبشكل إنشاؤها منعطفاً هاماً في التاريخ الاقتصادي العالمي ، ورغم أن منظمة التجارة تنسق عملها وسياستها مع بقية المؤسسات الاقتصادية العالمية إلا أنها هي الجهة الوحيدة التي تتولي إدارة العالم تجارياً وذلك من خلال تطبيق مبادئها التي تأتي في مقدمتها مبدأ الدولة الأولي بالرعاية ، ومبدأ الشفافية التامة تجاه المعلومات والممارسات التجارية والذي هو أهم مبدأ من مباديء منظمة التجارة العالمية. هذه المباديء هي مبادىء عامة وإسترشادية ، أما قرارات المنظمة فهي قرارات نهائية وملزمة لجميع الدول بما في ذلك الدول العظمي كالولايات المتحدة الأمريكية .

ويعتقد البعض أن العولمة الاقتصادية هي النموذج الاقتصادي الأصح

---

(١) عبد الخالق عبدالله : مرجع سابق ، ص ٧٠ .

والذي سيجلب النمو والرفاهية والسعادة للبشرية ، وهذه الصورة الفردية إستحوذت علي خيال السياسيين والمفكرين وكل البشر مما تأكد أن لها آثارها الهائلة علي السياسة والثقافة مما تحتم علينا الحديث عن العولمة الثقافية والسياسية .

ثانياً : العولمة الثقافية

إن العولمة الثقافية هي ظاهرة جديدة تستمد خصوصيتها من عدة تطورات فكرية وقيمية وسلوكية برزت بشكل واضح خلال عقد التسعينيات ، ويأتي في مقدمة هذه التطورات إنفتاح الثقافات العالمية المختلفة وتأثرها ببعضها البعض ، ولم يحدث في التاريخ أن أصبحت المناطق الثقافية والحضارية بما في ذلك أكثر المناطق الثقافية إنعزالاً ورغبة في الإنعزال منفتحة ومنكشفة بقدر ماهي منفتحة ومنكشفة حالياً ، مثل هذا الإنفتاح الثقافي يحدث للمرة الأولي في التاريخ ولا يتضمن بالضرورة ذوبان الثقافات أو الحضارات في بعضها بعضاً .

والعولمة الثقافية تحافظ علي الخصوصيات والثقافات ، وتنتعش في ظل التنوع الثقافي وتقوم بنقل الثقافات والأفكار والقناعات والأيديولوجيات وحتي الأديان بما في ذلك تياراتها المتشددة والمتسامحة إلي المستوي العالمي ، ولاشك أن هذا الإرتقاء بالثقافات إلي الطور العالمي سيسمح ببروز مفاهيم وقيم وقناعات ومواقف وسلوكيات إنسانية مشتركة وعابرة لكل المناطق الحضارية والثقافية ، لذا فإن الهدف النهائي للعولمة الثقافية هو ليس خلق ثقافة عالمية واحدة بل هو خلق عالم بلا حدود ثقافية . هذا الهدف النهائي لم يتحقق بعد ولايتوقع له أن يتحقق قريباً .

وتهدف العولمة الثقافية إلي بلوغ البشر مرحلة الحرية الكاملة لإنتقال الأفكار والمعلومات والبيانات والإتجاهات والقيم والأذواق علي الصعيد العالمي وبقدر أقل من القيود والعراقيل والضوابط .

لقد فقدت الدول في ظل العولمة الثقافية القدرة علي التحكم في تدفق الأفكار والقيم والقناعات فيما بين المجتمعات والأجيال وفقدت الدول السيطرة

علي التداول الحر للأخبار والمعلومات والذي يتم عبر وسائل ووسائط وتقنيات جديدة لم تبرز إلا في التسعينيات ، لقد أصبح ملايين من البشر موحدين تليفزيونياً وتليفونياً ومن خلال البريد الأليكتروني وشبكات الإنترنت ولم يحدث في التاريخ أن تمكن أكثر من ٣ مليار فرد أي حوالي ٥٠ ٪ من عدد سكان الأرض أن يتابعوا معاً بالصوت والصورة الحية وفي وقت واحد حدثاً عالمياً واحداً كمباريات كأس العالم ، أو توقيع إتفاقية السلام في واشنطن (كامب ديفيد) ، أو متابعة مراسم دفن الأميرة ديانا ، أو موت الملك حسين عاهل الأردن ، أو إنهيار برج التجارة العالمي في ١١ سبتمبر ولم يحدث في التاريخ أن سمع وعرف عدد هائل من سكان الأرض عما يجري في بقية أنحاء العالم من أحداث كما هو اليوم وهو الأمر الذي يتم حالياً من خلال حوالي ١٠٠ قمر صناعي سيزداد قريباً إلي ٢٠٠٠ قمر صناعي تقوم حالياً بربط العالم ونقل الأخبار والأحداث والأفكار والمعلومات والقيم إلي كل أرجاء المعمورة . (١) .

إن العولمة الثقافية تعني إنتقال تركيز إهتمام ووعي الإنسان من المجال المحلي إلي المجال العالمي ، ومن المحيط الداخلي إلي المحيط الخارجي ، ففي ظل العولمة الثقافية يزداد الوعي بعالمية العالم وبوحدة البشرية وستبرز بوضوح الهوية والمواطنة العالمية التي ربما يستحيل تدريجياً وعلي المدي البعيد محل الولاءات والإنتماءات الوطنية ، ففي ظل العولمة الثقافية يكتسب الإنسان بعده العالمي ويتعرف علي هويته الإنسانية أكثر من أي وقت آخر .

والعولمة الثقافية لاتعني مجرد صراع الحضارات أو ترابط الثقافات بل إنها توحي أيضاً بإحتمال نشر الثقافة الإستهلاكية والشبابية عالمياً ، ولقد تمكنت هذه الثقافة الإستهلاكية من توحيد شباب العالم كما لم تتمكن أية قوة أو مؤسسة أخري من توحيدهم في التاريخ ، فالشباب الذي أخذ يبرز كقوة شرائية مهمة وصاعدة يأكل من الوجبات السريعة نفسها كالهامبرغر

---

(١) عبد الخالق عبدالله : مرجع سابق ، ص ٧٦ .

والبيتزا وكنتاكى ويشرب المشروبات الغازية نفسها كالبيبسي والكولا ، ويستمع لنفس الأغاني الشبابية الراقصة ، ويلبس نفس الملابس العالمية من الجينز وغيرها ، ويشاهد نفس أفلام العنف والإثارة كل هذا يؤكد أن العولمة الثقافية إنتشرت في معظم دول العالم وإستطاعت أن توحد معظم شباب هذه الدول حول مفاهيم وقيم وعادات متقاربة أو موحدة . والنتيجة النهائية لكل هذه الممارسات هي محاولة ربط العالم بقيم وقناعات وسلوكيات وعادات مشتركة تتجاوز حدود الدول .

ثالثاً : العولمة السياسية

إن السياسة بطبيعتها محلية ، وهي من أبرز إختصاصات الدول القومية التي تحرص كل الحرص علي عدم التفريط بها وإحتكارها ضمن نطاقها الجغرافي الضيق ومجالها الوطني الأضيق ، ولذا فإن إحتكار السياسة ضمن المجال المحلي وبعيداً عن التدخلات الخارجية مرتبط أشد الإرتباط بمفهوم السيادة وبممارسة الدولة لصلاحياتها وسلطاتها علي شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية ، ولقد أصبحت ممارسة الدولة لسيادتها من أهم مقومات الدولة القومية ، فالدولة القومية هي نقيض العولمة ، كما أن السياسة ونتيجة لطبيعتها المحلية ستكون من أكثر الأبعاد الحياتية مقاومة للعولمة التي تتضمن إنكماش العالم ، وإلغاء الحدود الجغرافية وربط الاقتصادات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطي الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية علي مجالها الوطني والمحلي .

إن الإتجاه العالمي المتزايد نحو بروز عالم بلا حدود اقتصادية ، قد قطع شوطاً مهماً علي أرض الواقع نحو وجود عالم بلا حدود ثقافية يتجه الآن وبقوة لقيام عالم بلا حدود سياسية وهذا هو جوهر العولمة السياسية .

إن قيام عالم بلا حدود سياسية أو العولمة السياسية لاتعني القضاء علي الدولة أو بروز الحكم العالمي وإنما تتضمن دخول البشرية مرحلة سياسية جديدة يتم خلالها الإنتقال الحر للقرارات والتشريعات والسياسات والقناعات والخيارات عبر المجتمعات والقارات وبأقل قدر من القيود

والضوابط متجاوزة بذلك الدول والحدود الجغرافية .

فالعولمة السياسية إذن تتضمن حدوث زيادة غير مسبوقة في الروابط السياسية بين دول العالم وذلك علي نسق زيادة الروابط الاقتصادية بين اقتصادات العالم ، وزيادة الروابط الثقافية بين الثقافات في العالم .

إن المجال السياسي المحلي أخذ يتراجع تدريجياً لصالح المجال السياسي العالمي ، ولم تعد الدولة مركز السياسة في عالم العولمة ، ولم تعد صاحبة القرار الوحيد وهي حتماً ليست المسئولة مسئولية كاملة الآن عن أفرادها وحدودها واقتصادها وبيئتها وتتمسك بسيادتها رسمياً ولكن علي الصعيد العملي وعلي أرض الواقع لم تعد الدولة قادرة علي الثبات في مواجهة هذه التحولات المتسارعة والمتمثل أهمها فيما يلي :

- القرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ماتنتشر إنتشاراً سريعاً إلي كل العواصم .

- التشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة علي إهتمام العالم بأسره .

- الأخبار والأحداث السياسية المحلية والعالمية كأزمة الخليج عام ١٩٩٠ مثلاً تطغى دون الحاجة لأي ترخيص .

إن هذه الأمثلة تشير إلي سقوط الحدود السياسية بين الدول ويمثل نموذجاً للعولمة السياسية .

وعلي الجانب الاجتماعي فقد برزت في الآونة الأخيرة المنظمات الأهلية غير الحكومية علي الساحة السياسية العالمية كقوة فاعلة ومؤثرة في المؤتمرات العالمية كمؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو ، ومؤتمر السكان في القاهرة ، ومؤتمر المرأة في بكين ، وتأتي في مقدمة المنظمات غير الحكومية منظمات حقوق الإنسان كمنظمة العفو الدولية ، ومنظمات البيئة ، والمنظمات النسائية ، وتسعي هذه المنظمات إلي وجود المجتمع المدني العالمي الذي يراقب نشاط وساسيات الدول في مجالات حقوق الإنسان والبيئة ،

ولاشك أن بروز المجتمع المدني كشكل من أشكال العولمة سيضعف من تحكم الدولة التقليدي .

لقد إرتبطت العولمة السياسية ببروز مجموعة من القضايا والمشكلات العالمية الجديدة التي تتطلب إستجابة دولية وجماعية ويمكن حصر أهم هذه القضايا فيما يلي : (١) .

١ - قضية البيئة والتلوث البيئي والتدهور البيئي المستمر وماتبعها من مشكلات كالأوزون والنفايات النووية التي تؤدي إلي التدهور البيئي العالمي .

٢ - قضية الإنفجار السكاني كقضية عالمية معاصرة تؤرق المجتمع الدولي وتعتبر أخطر مشاكل البشرية لأنها ترتبط بقضية الفقر والفقراء في العالم .

٣ - قضية حقوق الإنسان وذلك لأن الإنسان في دول عديدة يعاني من الإضطهاد والظلم والقهر ومازال مسلوب الإرادة والكرامة .

٤ - قضية المخدرات وإنتشارها علي الصعيد العالمي .

٥ - قضية الإرهاب والتطرف والتي أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت آخر نظراً لأنها هددت وتهدد كل بقعة في العالم .

هذه القضايا تتطلب لمواجهتها صدور تشريعات وسياسات ، ومؤسسات عالمية وتنسيقاً وتعاوناً عالمياً وربما حكومات عالمية وليست حكومة محلية للتعامل معها ، بل أن الدول نفسها تشكو حالياً من تفاقم مشكلات البيئة والإرهاب والحرية والمخدرات والأزمات الإقتصادية والمشكلات الاجتماعية الملحة وتؤكد أنها لاتملك الحلول لها وتطلب من المؤسسات والمنظمات العالمية المساهمة في التصدي لها .

إن هذا الوضع معناه بروز الحكم العالمي والذي يتضمن بروز شبكة

---

(١) عبد الخالق عبدالله : مرجع سابق ، ص ٨٥ .

من المؤسسات العالمية المترابطة التي تضم الدول والمنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للقارات والهيئات الدولية كالأمم المتحدة الذي هو خطوة في الطريق المستقبلي نحو قيام الحكومة العالمية الواحدة والتي هي الهدف النهائي للعولمة السياسية .

مساوىء العولمة وآثارها السلبية :

إن العولمة في جانبها السلبي تتضمن عواقب خطيرة تتجسد في تهميش دور الدولة ومن ثم غياب خدماتها الأمنية والصحية والثقافية ، وغياب الضغوط والقواعد الحاكمة للسلوك ، ومن ثم تظهر القوي الطامعة ، وتظهر الجريمة المنظمة ، وتظهر قوي الإستغلال والإنتهازية والقهر والبلطجة ، مع تفشى الفوضي ، ونمو آليات ووسائل ساحقة كاسحة ضارة بمصالح الشعوب خاصة تلك التي تفضل العزلة والتهميش والخروج عن تيار العولمة الجارف ، ويمكن توضيح أهم الجوانب السلبية للعولمة فيما يلى : (١)

١ - **سحق الهوية والشخصية الوطنية المحلية** وإعادة صهرها وتشكيلها في إطار هوية وشخصية عالمية ، أي الإنتقال بها من الخصوصية الخاصة إلي العمومية العامة .. بحيث يفقد الفرد مرجعيته ويتخلي عن إنتمائه وولائه ، ويتنصل من جذوره ، وهو ماسبق أن تعرضت له البشرية في مراحل تطورها المختلفة من أسر وعشائر إلي قبائل ، ثم إلي شعوب ، ثم إلي أقاليم ، ثم إلي ممالك وإمبراطوريات ، ثم إلي دول ... والآن إلي مجتمع عالمي مفتوح .

وفي واقع الأمر فإن الإنسان في هذا التطور لم يفقد هويته ولم يتخلي عن شخصيته ، بل إكتسب هوية وشخصية جديدة ، شخصية أكبر من حيث المحتوي ، وأعمق من حيث المضمون ، وأوسع من حيث المدي ... عما كان عليه من قبل ، وفي الوقت ذاته لم تفقده جذوره أو تسلبه أصوله ، بل ظل محتفظاً بها كواقع حي ملموس ، يعود إليه ويرتكن عليه ، خاصة عند

---

(١) محسن أحمد الخضيري ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

الإختلاف مع من هو مثله من البشر عندما تسود الأطماع وينزع الجميع نحو التفاخر.

٢ - **سحق الثقافة والحضارة المحلية الوطنية** وإيجاد حالة إغتراب مابين الإنسان والفرد ، وتاريخه الوطني ، والموروثات الثقافية والحضارية التي أنتجتها حضارة الآباء والأجداد ، أي فصل الجذع عن الجذور الممتدة ، وفصل السطح عن الأعماق ، وإيجاد شكل جديد من أشكال الثقافة العالمية التي صنعها البشر جميعاً وليس خاص بأشخاص بذاتهم أو بمناطق جغرافية بذاتها ، وهو ماتضعه الآن وتقيمه وسائل الإعلام المختلفة وبإستخدامها البث المباشر للعالم بأسره من خلال الأقمار الصناعية ، والتي تعيد تشكيل الذاكرة والوعي الخاص بكل البشرية ... ويضيع ويختفي الخاص ويبتلع من جانب العام ، وتذوب الخصوصية الوطنية مع تعاظم الإتجاه نحو العولمة ، وإستخدام آليات الإبهار بوحدة العالم ، وتنمية التعامل مع عالم بدون حدود سياسية ، ودون قيود الإنتماء لوطن محدد أو دولة بعينها ، ودون الحصول علي تصاريح أو موافقات أو إذن أو إجراءات حكومة بذاتها ... وهو مايمكن لمسه من أنشطة الشركات متعددة الجنسيات Transnationals ، ومن شركات التواصل الفضائي التي تبث إرسالها إلي كافة دول العالم .

وفي واقع الأمر فإن العولمة هي فرصة هائلة لنقل الخصوصية الثقافية إلي نطاق العالم ، ونشرها بواقعها المتميز ، وجذب البشر إلي فهمها والإقتناع بها ، بل والإنتماء إليها .

٣ - **سحق المصالح والمنافع الوطنية** ، ونزوع العولمة إلي الإنفتاح الواسع ، ومحاربتها أية قيود تحول بينها وبين ماتسعي إلي الوصول إليه ، خاصة عندما تكون القوي المناوئة لاتملك الدفاع عن مصالحها ، أو عاجزة عن حماية مكاسبها ، أو تسيطر عليها قوي مناوئة تستنزفها .

فكثيراً ماتكون المصالح الضيقة والتقوقع المحلي قد أفرز نظماً إنتاجية هشة ضعيفة فاقدة لأي مزايا تنافسية ، ولا تستطيع الإستمرار دون حماية

جمركية مغالي فيها ، ودون قيود إدارية تساعدها علي الإستمرار ، ومن ثم تعمل العولمة علي القضاء علي هذه المشروعات وإبتلاعها وإعادة تشكيل محاور إنتاجها ... ومن ثم تفقد الدول وظائف لأبنائها ، وتفقد الحكومات موارد مالية وتمويلية .

وفي واقع الأمر ، فإن هذه السلبية هي إيجابية وليست سلبية ، فالكيانات الضعيفة الهشة الممتلئة بالفساد والتي تقوم علي هدر الموارد ، سوف تختفي ، وتحل محلها كيانات أكثر قدرة ، وأكبر فاعلية ، تعطي وظائف متعددة للكفاءات ، وتطهر نفسها من الفساد وفي الوقت ذاته تفتح مجالات أخري وأفضل وأرقي لهؤلاء العاطلين وتقوم بتوظيفهم ، ومن ثم يتحقق للدولة الموارد التمويلية اللازمة لها .

٤ - **إستباحة الخاص الوطني** ، وتحويله إلي كيان رخو ضعيف غير متماسك ، وبصفة خاصة عندما يكون هذا الخاص لايملك القدرة علي التحور أو التطور ، أو إعادة تشكيل ذاته بشكل جديد قابل للتكيف مع تيار العولمة .

فالعولمة تمتلك القدرة علي النفاذ للأعماق وليس فقط التأثير علي السطح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الوطني ، ومن ثم فإن الخاص الوطني بتعقيداته وماينطوي عليه من نماذج تقليدية اجتماعية (قبائل / عشائر / تعصب وإنحياز ، أقليات وأغلبية / عنصرية جغرافية وطائفية ودينية أو ثقافية .. إلخ) كانت قادرة في وقت ماعلي مقاومة التحديث والتطوير ، وأصبحت بحكم تيار العولمة هامشية التأثير لاتملك الوقوف أمام تدفقات تيار العولمة ، وتجليات التعولم بأشكاله المختلفة .

وفي واقع الأمر فإن العولمة تزيد التهميش لكل ماهو سلبي ، وتزيد التأكيد علي كل ماهو إيجابي إنساني ، خاصة وأنها بوتقة إحتوت كافة الحقوق والحريات ، وإن ما هو محلي خاص إذا لم يكن يؤكد عليها ويجعلها تكليف ، فإن العولمة سوف تفرضها كحق طبيعي .

٥ - **السيطرة علي الأسواق المحلية من خلال قوي فوقية تمارس سطوتها وتأثيرها** نو النفوذ القوي علي الكيانات المحلية الضعيفة وتسحقها

وتحولها إلي مؤسسات تابعة لها ، وبمعني آخر فإنها سوف تعمل علي إدخال وتوظيف كل ماهو محلي ووطني صرف وتحويله إلي جزء من كيان عالمي محض ، وبصفة خاصة إذا ما كان قابلاً للتعولم ... أما إذا لم يكن فسيتم تهميشه وعزله تمهيداً للقضاء عليه .

وهو في الواقع يعود بشكل أو بآخر إلي إحدي إيجابيات العولمة ، وهو القضاء علي حرمان وعزلة بعض مناطق العالم عن التمتع بمنتجات العالم ، وبحقوق الإنسان ، وأولها الحق في الحياة الكريمة ، الحق في أن يمارس الإنسان حياته المشروعة بالمساواة والعدل والإنصاف مع كافة البشر ، وبدون أي تمييز أو عنصرية أو إضطهاد ... وفي الوقت ذاته الاحتفاظ بخصوصيته وفقاً لإرادته وحريته في إتخاذ القرار ، والذي يراه مناسباً محققاً لآماله وأهدافه ورؤيته .

٦ - **فرض الوصاية الأجنبية** بإعتبار أن العولمة مصدرها أجنبي ، وبإعتبار أن هذا الأجنبي أكثر تقدماً وقوة ونفوذاً ، ومن ثم إذلال كل ماهو محلي والتنصل من إفرازاته وثماره ... بل ممارسة القهر عليه في شكل موجات متتالية ومتصاعدة ومتلاحقة ، حتي يتوقف عن ممارسة أي مقاومة والإستسلام لتيار العولمة والرضوخ لمطالبه والإستجابة لمتطلباته التي يقدمها .

وقد يحدث نتيجة لذلك عمليات مقاومة مضادة وعمليات تشويش ، ومحاولة لتزييف الواقع ، وإيجاد لبس وتداخل وتشكيك في مصداقية العولمة ، والإلتفاف حولها في محاولة للإبقاء علي المحلي الخاص ... إلا أن الممارسات السليمة للعولمة سوف تؤدي إلي تغيير هذا الإتجاه ، وتحويله إلي تيار مختلف تماماً ... تيار مختلف بحجم ماسوف تفرزه .

ثانياً : إفرازات العولمة وإنعكاساتها علي التعليم :

ما من شك أن جميع المجتمعات العالمية شرقاً وغرباً تعيش عصر العولمة ولكن بدرجات متفاوتة ، حتي أن الدول التي تميل إلي الإنعزال والتقوقع معنية بل ومتأثرة بالعولمة سواء أرادت أم لم ترد ، ولكن الملحوظة الواجب التأكيد عليها هنا هي أن بعض الدول نجدها تتجه نحو التفاعل مع

العولمة بسرعة كبيرة ودون تردد في حين نجد البعض يتردد وربما يتخوف ، وسواء ملنا لهذه الدول أو تلك فإن للعولمة تأثيرها علي جميع الشعوب بصورة مباشرة وغير مباشرة ، وإن لها إفرازاتها سواء الإيجابية أو السلبية ، وفيما يلي تناولاً سريعاً لإفرازات العولمة الإيجابية : (١)

١- رفع عبء الظلم والإستبداد عن الإنسان وأن ينعم بمزيد من الحرية، وبمزيد من الديمقراطية ، أن ينعم بكونه إنسان حر له حقوق ، وعلي النظام العالمي أن يصون له حقوقه .

٢- تحقيق الرفاهية الإنسانية ، والتي تكفل للإنسان مزيداً من المتعة ، مزيداً من الحياة الجيدة للإنسان ، مزيداً من الرعاية الصحية ، والاجتماعية، مزيداً من التعليم والثقافة ، وإحترام الحقوق السياسية .

٣- تعظيم الأخلاق والمباديء الحميدة ، فالعولمة تعمل علي ترسيخ مباديء وتأسيس أخلاق وتحترم القيم بشكل كامل متكامل .

٤- جعل السلوك الإنساني أكثر تهذيباً ، وأكثر جمالاً ، وأكثر إنتاجاً للخير العام لكافة البشرية ، أي تنمية الذوق والإحساس بالجمال والخير .

٥- يحقق العقلانية الرشيدة في إستخدام الموارد ، وبالشكل الذي يحافظ علي توازنات البيئة الطبيعية وحمايتها من التلوث ، والعمل علي عدم حرمان الأجيال القادمة من حقها في حياة آمنة نظيفة .

٦- تحقيق مزيد من المشاركة الفعالة كحق الإنسان في الإختيار وحق الإنسان في بحث حاضره ومستقبله ، وتحقيق مزيد من الديمقراطية .

٧- تحقيق مزيد من التعاون الخلاق ، القائم علي تفعيل مواهب العباقرة وإحترام نبوغ الآخرين ، بل ومساعدتهم علي التفوق وإكتشاف الجديد دائماً.

فالعولمة إذن تتمثل إفرازاتها الإيجابية في مجموعة من التوجهات ذات البعد المستقبلي وتدور حول قضايا مثل الديمقراطية ، والمشاركة ، وتأسيس

---

(١) محسن أحمد الخضيري ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

الأخلاق وترسية المباديء ، وتحقيق مزيد من الحرية ، ومزيد من الرعاية الصحية والتعليم ، ومزيد من التعاون ، ورفض القبح بكل أشكاله وألوانه وتحقيق وتفضيل الجمال والمتعة والخير .

ولعل هذه الإفرازات الإيجابية ستلقي بظلالها وتأثيرها علي كافة النظم في المجتمعات ، ومن أكثر النظم تأثراً بهذه الإفرازات هو نظام التعليم لكونه يضم الملايين من قطاعات الشباب ، بالإضافة إلي تكنولوجيا الإتصال وهي إحدى القواعد الرئيسية التي قامت وبنيت عليها ، فالعولمة تطور طبيعي نحو عالم بدون فواصل زمانية أو مكانية .

ولابد علي النظم التعليمية أن تراجع نفسها إذا ما أريد لها أن تقوم بدورها كاملاً في التطوير ، وأن تتبين واقعها ومايحيط بها من تيارات فكرية وسياسية واقتصادية ، وذلك بتحليل الواقع الحالي للنظام التعليمي وإكتشاف جوانب القصور فيه والبحث عن أفضل السبل والطرق لعلاجه .

وهناك إقتناعاً عاماً بين المسئولين – عن رسم وتنفيذ سياسات التعليم في كافة الدول – أن قدرة النظام التعليمي علي تحقيق أهدافه يتوقف لحد كبير علي مدي مسايرته لكافة الإنعكاسات والإفرازات الموجودة حوله ، الأمر الذي يلقي علي المسئولين مسئوليات كبري في مراعاة كافة إفرازات وأثار العولمة سواء الإيجابية منها أو السلبية ، بحيث يكونوا الطلاب أكثر وعياً بأعمالهم ، وأكثر قدرة علي التفكير والتمعن والحرية والديمقراطية في ممارستهم ، وإن يكونوا أقل ميلاً إلي الإعتماد علي أنماط سائدة بحكم ماجرت العادة عليه ، وإن تعمق تلك الإفرازات الخاصة بالعولمة في الجوانب الوظيفية والتطبيقية للطلاب والمعلمين علي السواء .

وإستجابة لما سبق نجد أننا عندما ننظر إلي العولمة فإننا ننظر إلي المستقبل ، وعندما ننظر إلي المستقبل فإننا في الواقع نبدأ في مراجعة سريعة للماضي وإحاطة شاملة بالحاضر حتي لاندفع ثمناً باهظاً للوصول إليه أو للعولمة .

وعلي الرغم من الخطوات الحثيثة التي أخذتها الدول لمواكبة العولمة

وتأثيراتها علي كافة النظم في الدول ، إلا أن هناك بعض الدراسات التي أشارت إلي أثار ذلك ، فأشار (مامادو ندوي ١٩٩٧) إلي العقبات التي تواجهها السياسة التعليمية في بلدان القارة الأفريقية من جراء إستخدام المعايير التي فرضها الإقتصاد العالمي المتقدم مثل القدرة علي المنافسة ، وكفاءة الأداء والمخرجات ، وأن خفض الإعتمادات المالية المخصصة للتعليم ، يزيد من الضغوط داخل النظام التعليمي وتدني الخدمة التعليمية تدريجياً(١).

ومن المتوقع أن يكون لهذه السياسات الناتجة عن العولمة تأثيراً مباشراً أو غير مباشر علي خدمات كثيرة مثل خدمات الصحة والتعليم، ومن خلال تأثيرها علي عرض وطلب هذه الخدمات والتأثير علي كمية الخدمة المقدمة ونوعيتها وتكلفه توفيرها . (٢).

مما سبق يجدر بنا أن نفكر ونخطط لنظام تربوي مستقبلي بعدما تحولت العولمة إلي قوة من القوي المؤثرة في الحقائق والوقائع الحياتية المعاصرة ، ولعلها الآن القوة الرئيسية التي تقود البشرية ككل إلي المستقبل.

ثالثاً : أهم ملامح النظام التربوي المستقبلي :

إن الأطفال الذين يدخلون المدارس اليوم سوف يكونون في حوالي العشرين من عمرهم بعد عقدين من الألفية الثالثة ويكونون علي وشك بدء حياتهم التخصصية . كما أن هؤلاء الذين يتعلمون في المدارس الآن هم الأفراد الذين سيشكلون بداية العصر الألفي الثالث كما أن الإصلاحات والإختراعات التي يتم تخيلها اليوم لن تدخل حيز التنفيذ إلا بعد سنوات قليلة من الآن ولن نحس بتأثيراتها إلا بعد عشرات من السنين . والمثال علي

---

(١) مامادو ندوي : العولمة وعلاقتها بالتنمية الذاتية والتعليم في أفريقيا ، مستقبليات ، المجلد ٢٧ ، العدد ١ . مركز مطبوعات اليونسكو القاهرة ، ١٩٩٧ص ٩٢ .

(٢) مني البرادعي ، عدالة توزيع الفرص التعليمية في مصر في الثمانينات والتأثير المحتمل لبرامج الإصلاح الاقتصادي ، مؤتمر قسم الاقتصاد ٢١ - ٢٣ / ١١ / ١٩٩٢ ، كلية الاقتصاد ، القاهرة ص ٣ .

ذلك قرار تطبيق التعليم الأساسي في مصر ، فقد صدر في عام ١٩٨٠ ولكن الأجيال التي ستتخرج منه وتكمل تعليمها العالي والجامعي لن تكون قبل نهاية هذا القرن أو ربما بعده .

ومن هنا فإن كل مشروع تعليمي وكل مقياس يتخذ في هذا المجال ينظر بالضرورة إلي المستقبل . ولذلك فإن محاولة التنبؤ أو علي أقل إستشراف المستقبل الممكن للتعليم ضرورية للغاية عندما نفكر في إصلاح النظم التعليمية الموجودة أو عندما نفكر في تخطيطها ومعني أن نخطط هو أن نضع إختيارات أو بدائل حرة للمستقبل أمام متخذي القرار . ولكي نخطط يلزمنا كذلك تقديم الإجراءات اللازمة للقرار السياسي الذي يعضد إنجاح أي مشروع تعليمي .

كذلك يجب ألا ننسي أن تخطيط النظام التعليمي لكي يواجه متطلبات المستقبل لا يستدعي فقط إصلاح النظام الحالي وإنما يتطلب في كثير من الأحيان نظماً جديدة وطرقاً جديدة . ولاننسي أن تعديل النظام التعليمي نفسه لكي يلائم ظروفاً جديدة ليس كافياً ، بل إن المطلوب هو بذل جهود مركزة لتخطيط المستقبل المتوقع . ولكن يبقي أن نجيب علي السؤالين التاليين:

مانوع هذا المستقبل ؟

وماطبيعة هذا التعليم ؟

ربما تكون البداية الطبيعية للإجابة هي تحديد مواصفات لما يمكن لمثل هذا النظام التعليمي أن يفعله أو بهذه الطريقة يمكننا إختيار الحلول البديلة بدلاً من أن نغلق أنفسنا في حل واحد، فمستقبل التعليم محدد ، في كثير من الأحيان ، بوقائع الماضي وظروف الحاضر . كما أن هذا المستقبل يعتمد علي حقائق خارجية أكثر من إعتماده علي عناصر النمو الداخلي لمكونات النظم التعليمية الموجودة اليوم ، فهذه العناصر تختلف من منطقة إلي منطقة ومن دولة إلي أخري ولكن الحقائق الخارجية تتشابه إلي حد كبير ، كما أن

هناك تشابهاً معيناً بين مشاكل التعليم في كل مكان في العالم .

ولذلك فبعد أن تعرضنا لأهم المفاهيم والأفكار التي سوف تغزو النظام التربوي مستقبلاً فإننا يجب أن نشير إلي أهم المواصفات الضرورية لكي يقوم التعليم في المستقبل بأدواره المختلفة علي أحسن وجه .

١ - يجب أن يكون النظام التربوي في المستقبل قادراً علي إستيعاب أعداد متزايدة من الطلاب والتعامل معهم :

وهذا الشرط لايحتاج إلي تبرير ، لأن الزيادة السريعة في السكان علي المستوي القومي والمستوي العالمي خير شاهد علي ذلك ، والتطورات والتغيرات التي حدثت في العلوم الطبية تؤكد إرتفاع هذه الزيادة . وفي نفس الوقت نجد أن هناك حاجة ملحة ومتزايدة إلي أصحاب المهارات الفنية لتكوين المجتمع الحديث وهذا معناه ضرورة تعليم أعداد كبيرة من السكان في المدارس لفترات أطول وهذا كله يضع ضغوطاً ضخمة علي النظام التعليمي .

٢ - يجب أن يكون النظام التربوي في المستقبل قادراً علي أن يكيف نفسه مع نوعيات جديدة ومختلفة من السكان :

إن الحواجز التقليدية بين الريف والمدن بدأت تذوب وتمحي بسرعة ... فإهتمامات العامل لم تعد تقف فقط عند حد القرية التي يسكن فيها وإنما تتعداها إلي المدينة التي يعمل فيها ، إن النظام التربوي في المستقبل يجب أن يراعي ويعكس هذا التكامل بين الريف والحضر ، كما أن المحافظات قد أصبحت غير محددة ودقيقة ... فالقاهرة اليوم تغطي أجزاء من القليوبية والجيزة بل والشرقية أيضاً ... ومدينتا القاهرة والإسكندرية يتشاركان في نفس المشاكل (المواصلات - الإسكان - الزحام ... إلخ) علي الرغم من أنهما يقعان في مناطق متباعدة .

وبالإضافة إلي تلك التغييرات والتطورات فإنه من المتوقع أن تتوزع

الكثافة السكانية للقاهرة علي المدن الجديدة المنشأة حولها ... فهل تنتقل عيوب التعليم في القاهرة إلي هذه المدن ؟ أم إننا سنستطيع بالتخطيط المستنير أن نتوقع هذه المشكلات وأن نقوم بحلها قبل أن تستعصي علي الحل .

٣ - يجب أن يكون النظام التربوي في المستقبل قادراً علي تطويع التطور التكنولوجي لخدمة الأغراض التربوية :

فعلي هذا النظام إستحداث الوسائل اللازمة لزيادة فعالية تقديم الخدمات التربوية والتعليمية للأعداد المتزايدة من الطلاب بدون زيادات كبيرة في القوي المادية والبشرية ، ولعل الكمبيوتر والتليفزيون التعليمي وغيرهما أدلة واضحة علي إمكانية إستخدام التكنولوجيا في الحقل التربوي ، بل وتكيفها لتصبح تكنولوجيا تعليمية ، لا تكنولوجيا في التعليم .

ومن المؤكد أن الإستعمال الأمثل لهذه التكنولوجيا التعليمية وغيرها من المستحدثات الجديدة ، سيضاعف من فاعلية المعلمين ، ويساعد في نشر أكبر قدر من التعليم لأكبر قدر من الطلاب ، بأفضل طريقة ممكنة .

وبالإضافة إلي مشكلة تزايد أعداد الطلاب فهنالك أيضاً زيادة نفقات التعليم . إن النفقات الكبيرة علي قطاع الصناع لها ما يبررها ذلك لضخامة العائد منها ، وبخاصة بعد الإستغلال الهائل للتكنولوجيا . ولكن ليس هنالك ما يبرر النفقات الكبيرة علي التعليم لأن قطاع الخدمات ومنها التعليم لم يواكب قطاع الصناعة .

وإذا كان التعليم يريد أن يزيد إنتاجيته ويتجنب ثورة الجماهير عليه فإنه يصبح من الضروري البحث عن أساليب وطرق جديدة تزيد من تأثير المعلم الواحد علي أكبر عدد ممكن من التلاميذ .

٤ - يجب علي النظام التربوي في المستقبل أن يراعي التكامل بين المؤسسات التربوية النظامية وغير النظامية في المجتمع :

وأن تكون له إستراتيجية واضحة لزيادة إنتاجية هذه النظم التربوية

بإسقاط الحواجز السطحية بينهما . فيجب أن يكون هناك تكامل بين أدوار المدارس والمكتبات والمتاحف والجامعات من ناحية وبين أدوار وسائل الإعلام من (إذاعة وتليفزيون وصحافة) ، والمؤسسات الدينية والأسرة من ناحية أخري ، بل بين كل مصادر المعلومات والمهارات والتدريب داخل الجمهورية .

٥ - يجب علي النظام التربوي في المستقبل أن يكون قادراً علي الربط بين التعليم وخبرات البيئة :

فعلي الرغم من تطور وسائل التعليم إلا أنه ظل بعيداً عن التجارب الحية ، وإبتعد عن الاتصال الحقيقي بمختلف الخبرات الواقعية . ومازال التعليم يدور في نطاق الكتاب المقرر والمحاضرة والاتصال المباشر بين المعلم والتلميذ ، ولابد للنظام التربوي في المستقبل من أن يقلل من الإعتماد علي مثل هذه الأساليب الضيقة .

٦ - يجب علي النظام التربوي في المستقبل أن يعمل علي زيادة تكيف الفرد مع التغيير الهائل في موارد الطبيعة المتاحة للإنسان :

إن الكثير من الموارد التي كنا إلي وقت قريب نأخذها كقضايا مسلمة قد تغيرت . ومن أوضح الأمثلة علي ذلك الماء والهواء . أما مصادر الطاقة والمواد الخام تتغير بإستمرار في ندرتها وفي تكاليفها وفي كفاءتها .

ولذلك فعلي الإنسان أن يتعلم دائماً إستحداث وإبتكار وسائل جديدة لإستغلال هذه الموارد وعلي تكييف نفسه مع الظروف المتغيرة . ولابد للنظام التربوي في المستقبل من أن يكون ملماً بمثل هذه الآثار وأن يسعي لخلق أجيال منفتحة للتغيير وقادرة علي إحداثه .

٧ - علي النظام التربوي المستقبلي أن يواجه ثورة إنفجار المعلومات :

إن تنظيم المعلومات أصبح حقيقة هامة ونحن لانستطيع أن نعتمد علي كل متعلم أن يبتكر طريقته الخاصة في تنظيم المعلومات ، ولكن علينا أن نعلمه كيف ينظم معلوماته دون أن نقضي علي قدراته علي التفكير الإبتكاري

والإبداعي .

٨ - علي النظام التربوي المستقبلي أن يتصف ويهتم بإقتصاديات التعليم :

فإن الإنفجار في المعلومات وسرعة إيقاع التغيير يتطلبان أن نضغط كمية كبيرة من المعلومات في أقل زمن ممكن . فإن الطالب غداً لن يحتل ولن يصبر علي تلك الطرق البطيئة في التدريس عندما يسمع عن طرق أسرع وأكثر تأثيراً ، كما سيشعر بضرورة التخلي عن بعض المعلومات التي لا أهمية لها بالنسبة له وتحريره من بعض الأعمال والمهام التقليدية عديمة الجدوي . ولذلك علي المتعلم ألا يقنع بوسائل التعليم البطيئة في الوقت الذي توجد فيه وسائل أكثر تقدماً وأكثر سرعة وأقل تكلفة .

٩ - علي هذا النظام أن يهتم بتطوير مهارات التعلم لدي الأفراد :

إن المعلومات الجديدة لاتضاف علي المعلومات القديمة بل تغيرها . وليس هناك ما يضمن أن ما نتعلمه اليوم سيصبح ملائماً للغد . وبناء علي ذلك فلابد من تنمية قدرات الأفراد حتي يستطيعوا أن يكونوا قادرين علي التعامل مع الظروف المتجددة بإستمرار طيلة حياتهم وأن يكونوا قابلين للتعلم وليسوا متعلمين .

ومن هنا فإن مناهج الدراسة في النظام التربوي القادم يجب أن تركز علي المهارات السلوكية الملائمة للمستقبل ، وأن تمزج بين التنوع في محتواها من المعرفة العلمية وبين التعميم فيما يمكن أن نسميه (المعرفة العلمية بالحياة) .

١٠ - يجب في هذا النظام أن نساعد المتعلم علي المشاركة في إختيار مايتعلمه حتي يتسني له في نهاية الأمر السيطرة علي مايدرس :

إن خاصية إستمرارية التعليم طوال الحياة تحتم علي المتعلم أن يملك القدرة علي التخطيط ، لأن النظم التي تفرض علي المتعلمين تؤدي في محصلتها النهائية إلي خلق نماذج جامدة لاتملك روح المبادرة وتعليم

المستقبل لابد أن ينمي روح الخلق والبداية الطبيعية هي قدرة الطالب علي الخلق والإختيار في المنهج الدراسي .

١١ - إن التخصص الدقيق في المستقبل لايجب أن يتم علي حساب وفرة المعلومات وسعة الأفق :

إن إتخاذ القرارات سواء في مجال الأعمال أو التعليم أو نظام الحكم يتطلب سعة الأفق والأخذ من كل فن وعلم بطرف ... إن حجم السكان وتعقيد الحياة وسرعة الإتصال والطبيعة الهشة لمؤسساتنا تتطلب تعليماً واسعاً . إن علي رجل المستقبل أن يصبح رجلاً شاملاً . وعلي القادة دائماً أن يعرفوا الكثير من التفاصيل الفنية للعمليات التي يقودونها .

١٢ - يجب علي هذا النظام أن يؤكد علي قضية العلاقات الإنسانية:

إن المواصلات الحديثة والاتصالات جعلت العالم قرية واحدة ، إن الاتصال عن طريق الأقمار الصناعية قد جعل من الممكن التبادل الفوري للمعلومات بالصوت والصورة ، بالإضافة إلي سهولة المواصلات فقد أصبح الكثيرون يملكون المقدرة المادية علي السفر داخل وخارج أقطارهم : لهذا فإن تجانس العلاقات الإنسانية يصبح علي قدر كبير من الأهمية .

١٣ - علي النظام التعليمي الجديد أن يمد الأفراد بالوسائل والطرائق التي يستطيعوا من خلالها إعادة تحديد أهدافهم في الحياة :

فإن الكثير من المؤثرات التقليدية التي كانت تعطي المعني لحياتنا قد بدأت في الذبول مثل الأسرة الممتدة ، كما أن عمل الفرد ووظيفته باتت تشغل وقتاً أقل وستستمر في الإنخفاض في العقود القادمة ، ولهذا فقد أصبح لزاماً علي الفرد أن يعتمد علي قواه الداخلية كمصدر للأهداف ولابد للتعليم أن يساعد علي إثراء الفرد داخلياً .

١٤ - إن واجبات هذا النظام التربوي المستقبلي الجديد المساعدة علي كسر الحواجز بين العمل والترفيه :

إن علي الإنسان الجديد أن يملك نظرة تكاملية بين العمل والترفيه في خطته لتحقيق أهدافه في الحياة ، إن العمل يمكن أن يتحول إلي متعة

حقيقية بينما يتحول اللعب واللهو إلي شيء ذي معني وليس مجرد قتل الوقت.

١٥ - وأخيراً ، فإن علي النظام الجديد أن يساعد الفرد - أياً كان وبدون تفرقة - علي تحقيق إمكاناته :

إن المجتمع كثيراً ما يفرض نماذج من السلوك تتسم بالعداء للتطور البشري . إن التفرقة بغض النظر عن مصادرها – سواء أكانت عنصرية أم تقليدية – هي نفسها التفرقة. إن المرأة التي تحاول إقتحام منطقة وظائف الرجال هي تماماً مثل الملون الذي يحاول أن يدخل منطقة البيض الجغرافية . كلاهما ضحية التفرقة . ،لكن المجتمع أيضاً ضحية ، لأنه سيفقد مواهب المرأة ومواهب الملون ، إن النظام التعليمي المرتقب يجب أن يساعد الفرد علي إكتشاف مواهبه بالقضاء علي التفرقة .

والخلاصة : إن الإنسان ظل يحلم بالمستقبل منذ إستطاع أن يتصور فكرة البعد الزمانى ، إن الحلم بالمستقبل هو محاولة لإستكشاف التاريخ خلف أسوار الحاضر ، لقد خطي الإنسان الحديث خطوات أبعد من مجرد الحلم بالمستقبل ، لقد أصبح في مقدوره الآن التنبؤ بهذا المستقبل علي درجة كبيرة من اليقين ، ومن ثم العمل علي تشكيله .

إن محاولة التشكيل هذه ستظل المهمة الرئيسية للمهتمين بالتعليم في ختام هذا القرن . إن علي الإنسان الحديث أن يسعي جاهداً لتخطيط وتشكيل المستقبل وألا تدخل قوي أخري عمياء في تشكيل المستقبل مثل الظروف والتقاليد والبيئة .